الحكومة تناقش طرق تحسين الواقع المعيشي للمواطن

اقتراحات وزارة الاقتصاد: دراسة عاجلة عن إدارة الرأي العام وتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة

معونة نقدية لفئات الأيتام وذوي الإعاقة والعائلات التي تعيلها النساء

تكليف المكتب المركزي للإحصاء لبيان دخل ونفقات الأسر السورية

| هناء غانم

ناقشت الحكومة مؤخراً المصفوفة التنفيذية لتحسين الواقع المعيشي والخدمي للمواطن التي وضعتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

«الوطن» حصلت على نسخة من المصفوفة التنفيذية التي تضمنت عدة إجراءات منها آنية ومستعجلة ومنها على المدى المتوسط والبعيد أولها وأهمها على الإطلاق – حسب ماورد – بناء الثقة بين المواطن والحكومة، وبناء عليه تم تكليف لجنة التنمية البشرية تقديم دراسة عاجلة خلال مدة أسبوع عن إدارة الرأي العام وتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة والحكومة والقطاع الخاص والقطاع الخاص والمواطن، والعمل على توجيه وسائل الإعلام العامة والخاصة ووسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق ذلك.

المصفوفة أكدت التشدد في منع التهريب وضبط المعابر والتأكيد على وزارة المالية بالاستمرار بحملاتها لمكافحة التهريب ونشر عناصر الضابطة على الحدود وتكثيف الدوريات ضمن حدود النطاق الجمركي بما يساهم بمكافحة التهريب عبر المنافذ غير الشرعية وتزويد المراكز الحدودية بأجهزة الكشف والحد من التهريب عبر المستندات أي في بعض الأحيان تكون المعلومات التي تتضمنها المستندات الجمركية غير مطابقة لواقع البضاعة الفعلي في المواصفات أو في الأسعار أو في كليهما معاً والذي يشكل النسبة الكبرى من التهريب حالياً مديرية على وزارة الداخلية بموازرة مديرية الجمارك ومراقبة الحدود والمعابر.

إضافة لذلك أشارت المصفوفة إلى تنظيم وضبط الأسواق وذلك عن طريق تعزيز دوريات مراقبة ضبط السوق واتخاذ العقوبات بحق المخالفين وتعزيز دور مجالس الإدارات المحلية في إجراءات حماية المستهلك والإسراع بتفعيل قانون التجارة الداخلية رقم ١٤ للعام ٢٠١٥ وصكوك التشريع ذات الصلة ومراجعة وتطوير التشريعات الناظمة للمنافسة ومنع الاحتكار والأهم متابعة ورصد احتياجات الأسواق بالعرض والطلب في المحافظات وابتكار أساليب جديدة للتدخل.

أما الإجراء الرابع الذي جاءت به المصفوفة يتعلق بضرورة رفع القيود على حركة الأسواق بين المحافظات وهي مهمة مصرف سورية المركزي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، وأكدت المصفوفة التخفيف من قيود عدم التعامل بغير الليرة السورية في حالات الحيازة للجهات التي تستوجب طبيعة عملها ذلك مع تأكيد تعديل المرسوم التشريعي رقم /٣/ للعام ٢٠٢٠/ومن ثم دراسة إمكانية رفع سعر الصرف الرسمي، ولاسيما الحوالات مع إمكانية تحميل فارق أسعار المواد الأساسية على الدعم بالتعاون مع الجهات المختصة للعمل على دراسة رفع سعر صرف الحوالات وقطع التصدير وتحديد سعر صرف مناسب للاقتصاد الوطني. والأهم تحديد قائمة المواد الأساسية لجهة كميتها وتكلفتها وإمكانية تشميلها بالدعم إضافة إلى تكليف وزارة المالية والمصرف المركزي تقديم دراسة لإدارة السيولة في القطاع المصرفي /شهادات الإيداع وأذون الخزينة / ووضع ضوابط محفزة لجذب رؤوس الأموال في الخارج وجذب الأموال غير المتداولة وتشجيع الادخار وإصدار أدوات مالية كشهادات الإيداع والصكوك الإسلامية بالليرة السورية وبالقطع الأجنبي ومن ثم وضع خطة لمنح قروض تشغيلية وتحديد القطاعات المستهدفة.

المصفوفة أكدت أن يكون تمويل المستوردات عن طريق إيقاف التمويل لجميع المواد باستثناء المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والأدوية وحليب الرضع أهم عقود القطاع العام الخاصة بعقود المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والسورية للتجارة ووزارة الصحة.

ومن الإجراءات أيضاً تكليف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك دراسة التسعير القسري على سلة استهلاكية وتحديد قائمة بأهم السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج الزراعي الرئيسة من أسمدة وأعلاف وغيرها مع إمكانية تحميل فارق أسعار المواد الاساسية على الدعم.

سيناريوهات قابلة للتنفيذ..!

والأهم تكليف وزارة المالية بوضع سيناريوهات قابلة للتنفيذ لزيادة الرواتب والأجور بالتنسيق مع المصرف المركزي وتقديم سيناريو لتحسين خدمات التأمين الصحي من أدوية والاستشفاء على مستوى الخدمة والسعر وإيجاد أساس قانوني لمعالجة سوء استخدام البطاقة والبحث عن مصادر التمويل وصولا إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية بالاستفادة من شبكة الرعاية الصحية المتوافرة.. وفيما يخص أسعار الأدوية أكدت المصفوفة على أهمية عقد اجتماع لدراسة واقع الصناعات الدوائية المحلية وتمويلها وتسعيرها.

وأشارت المصفوفة إلى أن تحسين الواقع المعيشي يتطلب خلق ساحات شعبية للبيع والتوسع بإقامة هذه الأسواق في المدن والأرياف وتشجيع الفلاحين والحرفيين لعرض منتجاتهم في الساحات المخصصة ومراقبة الأسواق من قبل مديريات التموين.

وارتأت المصفوفة ضرورة التوسع في نشر وسائل النقل العام وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.. وأشارت المصفوفة إلى إمكانية تشجيع السياحة الداخلية..

إجراءات على المدى المنظور..!

المصفوفة وضعت أيضاً إجراءات متوسطة وبعيدة المدى فقد تبين أن هناك ضرورة على تحديد قائمة السلع والخدمات المشمولة بقانون الضريبة على المبيعات وتقسيم فئاتها إلى بناء نظام معلومات متكامل يربط بين السلطات الضريبية والمكلفين والمصارف وغيرها ووضع نظام للاستعلام والإقرار والإفصاح والتدقيق مع تهيئة الكوادر والأطر الضريبية والمالية وتوزيعها على الدوائر المالية بما يتناسب مع نمو النشاط الاقتصادي.

وأكدت المصفوفة أهمية إعادة إطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية ضمن إطار متطلبات الدعم بحيث يتم تحديد قواعد البيانات المتوافرة واستكمال بناء بنوك المعلومات التي يتضمن تصنيف المواطنين.

وأشارت المصفوفة إلى أهمية تطوير عمل صندوق المعونة الاجتماعية ووضع معايير وضوابط تتوافق مع الظروف المعيشية للمستهدفين وتراعي التوزع الجغرافي واجتماعية واضحة مع دراسة الأساليب المتبعة عالمياً لتحصيل ضريبة المبيعات واختيار الأسلوب المناسب للتحصيل انسجاماً مع واقع وطبيعة النشاط التجاري في سورية وتصحيح ضريبة الرواتب والأجور وتحديد الحد الأدنى المعفى من الضريبة اعتماداً على الحد الأدنى لتكاليف المعيشة وإعداد قاعدة بيانات متكاملة من المكلفين وإجراء الحصر الضريبي لهم بشكل دوري وتطبيق استخدام نظام الرقم الوطني وبطاقة التسجيل الضريبي وذلك عند التعامل مع الدوائر المالية واستخدام هذه البطاقة في جميع أنواع الضرائب مثل ضريبة الدخل والجمارك والإنفاق الاستهلاكي إضافة إلى بناء نظام معلومات متكامل يربط بين وتوافرها وتقدير الفجوة من الموارد والسلع وتحديد الكميات المستوردة سواء أكانت من المواد الأساسية أم مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي وتوافرها والتوزع الجغرافي للاستهلاك والإنتاج وأتمتة ذلك بالربط الشبكي بين الجهات المعنية.

- رفع سعر الدولار للحوالات
- تخفيف القيود على حركة الأسواق
- تكليف المالية رفع سيناريوهات لزيادة الرواتب

ووضع أدوات مبتكرة لضمان استدامة تقديم المعونة ووضع مقترح بأن تكون التحويلات النقدية مشروطة وتحديد الفئات المستهدفة من ذوي الإعاقة والأيتام والأسر التي تترأسها النساء وغيرها.

دعم الصادرات..!

وفي سياق متصل أكدت المصفوفة ضرورة تطوير عمل صندوق دعم الصادرات ووضع خطة لدعم الانتاج المحلي تبنى على أساس تحليل سلسلة القيمة والإنتاج للمنتجات الوطنية وإعداد دراسات عن الأسواق الخارجية ووضع البرامج الترويجية والتسويقية للمنتجات السورية والآليات المناسبة لتنمية الصادرات ومن ثم العمل على تطوير الخطة الوطنية للتصدير وتجاوز الصعوبات والمشاكل ونقاط الخلل والعمل على تصحيحها وبينت المذكرة ضرورة إقرار إجراءات الاعتمادية في التجارة الخارجية لاسيما التوسع في البرنامج الوطني للجودة وتطوير البنى التحتية الداعمة لجودة المنتج السوري والتأسيس لنظام اعتمادي معترف به دولياً يعنى بالشروط الواجب توافرها لمنتجات التصدير وتحديد المواصفات القياسية ومعايير التصدير المعتمدة لدى الأسواق المستهدفة وإنشاء شركة وطنية للرقابة على الصادرات والتوسع في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل مؤسسة ضمان مخاطر القروض وإحداث شبكة وطنية لحاضنات الأعمال وتصميم مجموعة من برامج الدعم للقطاعات المستهدفة.

ومن ثم التوسع في التمويل الأصغري وإحداث مصارف جديدة و تبسيط وتسهيل الإجراءات وتخفيض كلفتها.

توفير حوامل للطاقة..!

أكدت المصفوفة على توفير حوامل الطاقة للصناعة والعمل على أهمية تطوير وتوسيع المنظومة الكهربائية وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الكهرباء، وتنفيذ أعمال الصيانة والإصلاح للشبكات الكهربائية المتضررة لإعادة التغذية الكهربائية للمناطق المحررة.

ومن ثم استكمال العمل بتنفيذ مشاريع توليد جديدة وإنشاء محطات توليد جديدة تنفيذ مشروع محطة توليد كهروضوئية في الكسوة و استكمال تنفيذ توسع محطة توليد على الثاني وإنشاء محطة توليد اللاذقية وتركيب منظومة كهروضوئية على أسطح بعض المدارس والمباني الحكومية مع تنفيذ مشاريع خطوط نقل الطاقة الكهربائية بمختلف التوترات، وتركيب عدد من محطات التحويل ومن ثم متابعة تنفيذ برامج الصيانة الدورية لتجهيزات الشبكة، وتنفيذ عدد من خطوط التوتر المتوسط والمنخفض ومراكز التحويل واستبدال بعضها والعمل على رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة من مجموع الاستهلاك الكلي للطاقة وتخفيض الفاقد الكهربائي الفني والتجاري بشبكات التوزيع.

والأهم التنسيق مع وزارة النفط لتأمين مادة الفيول والغاز.

وفي السياق ذاته تم التأكيد على أن توفير حوامل الطاقة للصناعة يتطلب من وزارة النفط والثروة المعدنية بوضع خطة لتوفير حوامل الطاقة للصناعة، وذلك عن طريق تزويد المنشآت الصناعية الإنتاجية العامة بمادة المازوت والفيول وفق الاحتياجات الفعلية المحددة من قبل وزارة الصناعة.

والعمل على تزويد منشآت القطاع الخاص الصناعي بمخصصاتها من مادتي المازوت والفيول وتزويد المنشآت الصناعية العامة والخاصة بمادة الغاز المنزلي بالكميات المحددة والتنسيق مع الشركات الخاصة والتنسيق مع شركة «محروقات» وغرفة الصناعة بالمحافظة لتأمين جزء من احتياجات القطاع الصناعي الخاص بالمشتقات النفطية، والعمل على تأمين متطلبات الاستهلاك من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي، وذلك عن طريق الخطط الإسعافية والطويلة الأمد لإعادة تأهيل المنشآت وهذا يترافق مع الإعلان عن التنقيب والاستكشاف في القطاعات البرية والبحرية المفتوحة حفر آبار جديدة في المناطق الآمنة، والتحضير للمباشرة بمشاريع نفطية وغازية جديدة. وانتشار الغاز في منطقة شمال دمشق، والحفاظ على استمرارية عمل الضواغط للشركة السورية للغاز مع الحفاظ على جاهزية المصافي، وتكرير كميات من النفط وفق عقد الطاقة التكريرية الفائضة وزيادة عدد محطات الوقود في المحافظات وتطوير عمل المصافي وزيادة السعات التخزينية للمشتقات النفطية.

تطوير المناطق الصناعية!

ومن جهة أخرى بينت المصفوفة ضرورة تطوير المناطق الصناعية وإعطاء الأولوية لترميم وتأهيل المناطق المتضررة.

وإعادة النظر بآلية الإنفاق في المناطق الجديدة بحيث يتم التركيز على مناطق معدة لشكل سنوي لوضعها بالاستثمار بدلاً من تشتت الانفاق على كامل المناطق المخطط تنفيذها ودراسة إمكانية إشراك القطاع الخاص بانشاء المناطق الصناعية وإعادة النظر بنظام الاستثمار في المناطق الحرة.

إصلاح القطاع العام الاقتصادي!

وأخيراً التأكيد على التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص والبدء بالتطبيق الفعلي للقانون وإنفاذ مواده على المشاريع التي تحمل طبيعة تشاركية وتوفير خبراء استشاريين للقيام بمهام مشاور مشروع لدى الجهات العامة في مشاريع التشاركية وبناء القدرات المتخصصة بالتشاركية من خلال التدريب المتخصص العالي المستوى وتوفير نماذج معيارية للوثائق ذات الصلة كدراسة الجدوى الاقتصادية، التصور المرجعي، حسابات القيمة مقابل المال (مقارن القطاع العام)، تحليل المخاطر.

والتأكيد على توسيع عمليات الدفع الالكتروني واستكمال البنية التشريعية والتنظيمية لمنظومة الدفع الإلكتروني وبمشاركة مع كافة الأطراف والمتعاملين وإصدار قانون الفوترة الإلكترونية وتحديد الخدمات الجديدة للدفع الإلكتروني.

وتطرقت المصفوفة إلى ضرورة إقرار برنامج إصلاح القطاع العام الاقتصادي واستكمال تنفيذ الخطوات المقرة.

وأخيراً كل هذا يتطلب إحصائيات حيث تم تكليف المكتب المركزي للإحصاء بإعداد بيان احتياجات مسح دخل ونفقات الأسرة.

مدمنو الغش لا يزالون يسرحون ويتفننون

مديرة المواد والأمن الغذائي: قمة الغش باللحوم.. وإياكم شراء اللحوم المفرومة

٨١ مخالفة بالخبز التمويني و١٤ حالة متاجرة في أفران خاصة بعد تطبيق مواد قانون حماية المستهلك

| هني الحمدان

الغش في السلع.. أو في السعر، أمران ملازمان للأسواق مهما تشددت الإجراءات والقرارات حيال مرتكبهما عبر التشدد بفرض عقوبات مالية وأخرى تصل إلى حد السجن، ورغم كل ما نص عليه القانون الجديد لحماية المستهلك من عقوبات إلا أن هناك من تسول له نفسه فعل المخالفات وارتكاب التجاوزات، وكأن ما ذهب إليه القانون لا يعنيه، أو لكونه مطمئناً إلى أن يد المحاسبة لن تطوله مهما كثرت فظاعاته وتجاوزاته المشينة تجاه المواد وغشها أو سرقتها، أو المتاجرة بها والتلاعب بأسعارها.

وقبل الخوض في تفاصيل الآثار السلبية المدمرة جراء استمرار مخالفات المواد الغذائية التي تحصل يومياً وبكميات كبيرة، طمعاً في تحقيق الربح واستغلال حاجة المستهلك، إلا أن أعداد الضبوط للمخالفات ما زالت بوتائرها المعتادة، وهذا يشير إلى أن هناك مَنْ لا يعي بعد مخاطر عقوبات القانون الذي جاء ليضبط حركة الأسواق ويحمي المستهلك وينظم علاقة تجارية صحيحة بين أطراف المعادلة السوقية برمتها، ما يحصل اليوم مخالفات جسيمة في غش مادة اللحوم بشقيها وأكثر الضبوط المسطرة في هذا الحيز كانت خلال شهر رمضان..

وفي تصريح لـ«الوطن»: أكدت الدكتورة لينا عبد العزيز مديرة المواد والأمن الغذائي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن من أهم المخالفات المسجلة وبكثرة تتعلق بمادة اللحوم بشقيها، حيث يعمد الباعة بمختلف الأسواق إلى خلط لحوم الضأن مثلاً بلحم البقر، والدواجن أيضاً بالديك الرومي، وبيقايا نتر الدجاج وأحشائها، وعدم الالتزام باتباع القواعد الصحيحة في عرض وتوضيب اللحوم، ومن المخالفات أيضاً في هذا الشق مايعمد إليه بعض محال اللحوم إلى فرم اللحوم وتجهيزها قبل شرائها من قبل المستهلك، وهو أمر مهم يجب أن ينتبه إليه أي مواطن يود شراء اللحوم وألا يأخذ أياً منها مفروماً مسبقاً، فلا يخلو من غلط وغش، ولكن الإجراءات والقرارات استثنت المولات وصالات السورية للتجارية من إعداد اللحوم المفرومة مسبقا..

وحول المخالفات في الأسواق أشارت الدكتورة عبد العزيز إلى أن أعداد الضبوط المحققة فيما يتعلق بالخبز التمويني وصلت إلى ٨١ ضبطاً تموينياً ما بين أفران العام والخاص خلال الاسبوعين الأخيرين، وتنوعت بين نقص بـالأوزان وسوء صناعة الخبز، وعدم النقيد بالأعمال، ووزن ربطات مختلف والبيع بسعر زائد، أما المخالفات في حقل المتاجرة بالدقيق التمويني فهناك ١٤ مخالفة متاجرة تم ضبطها في أفران خاصة ومستودعات خاصة..

وأضافت: إن المتاجرة والسرقة للدقيق تحصل فقط في الأفران الخاصة على قلتها وعدم تسجيل أي حالات في أفران عامة، أما المخالفات فتحصل مابين الأفران الخاصة والعامة على السواء.. بوقت قلل مدير المخابز زياد هزاع من حصول أي مخالفات في الافران العامة في تواصل «الوطن» معه حول المخالفات والتشدد في تطبيق بنود قانون حماية المستهلك، إلا أن الدكتورة عبد العزيز قالت إن هناك من المتلاعبين والمخالفين من ما زال يقلل من عقوبات القانون، ويشعر أن هناك مجالاً للمناورة، لكن تم تطبيق الإجراءات والتعليمات كما جاءت، من أجل وقف ارتكاب المخالفات ووضع حد للمتلاعبين بالدقيق التمويني وبمادة الخبز.

وكانت الوزارة قد أصدرت بلاغاتها حول الإتجار بالدقيق التمويني والمخالفات للمرتكبين، وأي صاحب مخبز تمويني أو مستثمر له القائم بالعمل بالتصرف بالدقيق المخصص لإنتاج الخبز لغير الغاية المخصص لها أو نقل الدقيق التمويني من المخبز إلى غير المقصد المحدد له ينظم الضبط اللازم بحق المخالف عند ارتكابه مخالفة التصرف أو الإتجار بالدقيق وفقاً للمادة ٩٦ من المرسوم التشريعي رقم ٨ ويتم فيه ذكر قيمة التقريم للمواد المدعومة ثلاثة أضعاف قيمة الكمية المضبوطة بالسعر الرائج، وتتخذ إجراءات عند ضبط مخالفة التصرف أو الإتجار بالدقيق لإقرار مايلزم من جانب الوزارة حول تكرار عدد المخالفات تبدأ الأولى إذا كانت الكمية المسروقة حتى ١٠٠ كغ بمدة السجن ١٥ يوماً وما يزيد على ٥٠٠ كغ بثلاثة أشهر والمخالفة الثانية حتى شهرين إضافة للمخالفات الثالثة والرابعة والخامسة من حسم مخصصات إقرن قيد المخبز، وفي حال تم توقف مخبز بأي منطقة يتم تأمين احتياجات سكان المنطقة بالكميات اللازمة عن طريق القطاع العام سواء من مخابز القطاع العام مباشرة، أو عن طريق تأمين أكشاك أو عبر تخصيص منافذ السورية وتقع مسؤولية تأمين احتياجات المنطقة على عاتق مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفي حال استثمار المخبز الخاص التمويني من قبل الغير سواء أكان المستثمر عائداً لإحدى الجهات أو مستثمراً من شخص غير مالك المخبز يعامل مستثمرو المخابز المخالفة معاملة مالكيها.

هكذا يتبين أن غش المواد وزيادة أسعار السلع أساليب تمارس كل يوم في أسواقنا، ولم تنفع معها كل الإجراءات حتى تاريخه، ويبقى ذلك جريمة في الاقتصاد.. فالسلع المقلدة المغشوشة تملأ أسواقنا.. ونفايات العالم من المنتجات الرديئة.. والخطيرة أحياناً.. تكب في مستودعاتنا وبعض المحال ثم إلى بيوتنا وأجسادنا.. حتى وصل غش السلع إلى الأغذية والأدوية!!

صحيح هناك متابعات ومراقبة مستمرة وضبوط، إلا أن الربح الذي يحرزه مدمنو الغش أقوى من كل تلك الجهات مع الأسف.. لدرجة لم يعد المستهلك يعرف ما السلعة المغشوشة من السليمة.. فإلى ماذا يؤدي ذلك..؟ من أولى المخاطر أن ذلك سيشكل خطراً حقيقياً على الصحة، وهدراً مخيفاً للثروة في سلع لا تجلب غير الأسى والضرر.. وهنا التشدد في تطبيق بنود القانون بحذافيرها نقطة البداية، فطمع أمثال هؤلاء لا يقف عند حد، والأسواق هائلة الاتساع والاستهلاك وبيئة خصبة أمام الغاششين والمتلاعبين..!